المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: النظم الانتخابية دراسة التحول من النظام العنصري إلى النظام الديمقراطي التعددي في جمهورية جنوب أفريقيا 1994 – 2009.
اسم الكاتب: م.د. ناظم نواف ألشمري، م. أسراء احمد جياد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2170
تاريخ الاسترداد: 2025/05/12 11:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظم الانتخابية
دراسة التحول من النظام العنصري إلى النظام الديمقراطي التعددي في جمهورية جنوب أفريقيا ١٩٩٤-٢٠٠٩.

م.د. ناظم نواف ألشمري(*)
م. أسراء احمد جياد(**)

ملخص :-

يعد اختيار النظام الانتخابي من أهم مقررات المؤسسات الديمقراطية لما له (النظام الانتخابي) من أهمية على مستقبل الحياة السياسية في بلدها. والنظم الانتخابية بعد الاستناد عليها كثيرا ما تظل ثانية، الأمر الذي ينتج منه ترتيب وتنظيم المصالح السياسية حول تنفيذ الحوافز المقدمة لها. لذا فأن أي ديمقراطية جديدة يجب أن تختار نظاما انتخابيا، لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي على غرار العرق والجنس وبعيدا عن التمايزات العنصرية والطبقية . وهنا شكلت انتخابات عام ١٩٩٤ في جمهورية جنوب أفريقيا، نقطة الذروة في مرحلة التحول من النظام العنصري إلى الديمقراطية التعددية. عملا بنظام القائمة النسبية ، وتم خلق جو من التناوب السلمي على السلطة والمصالحة الشمولية فيها كخطوة حاسمة في طريق تحقيق الاستقرار لبقية إفريقيا المضطربة .

المقدمة :

تعد مسألة اختيار النظام الانتخابي، من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي ففي الغالب يترتب على انتقاء نظام انتخابي معين تبعات هائلة ، على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني ،إذ إن النظم الانتخابية المختارة تميل إلى الديمومة ، في الوقت الذي تتمحور الاهتمامات السياسية المحيطة بها، حول ما يمكن الاستفادة من المحفزات التي توفرها الأنظمة السياسية لها.

إن اختيار النظم الانتخابية يتم مؤخراً من خلال عملية مدروسة، إلا إن ذلك الأمر لم يكن كذلك فيما مضى، ففي الغالب كانت عملية الاختيار تتم بشكل عرضي، كنتيجة لتزامن مجموعة من الظروف غير الاعتيادية، او استجابة لميول شائعة، او بسبب تحول تاريخي مفاجئ في حياتها السياسية المعاصرة.

لذا تعد النظم الانتخابية مؤسسة في غاية الأهمية والتي تمس الطريقة التي يعمل بها نظام حكم البلاد تقليدياً ، واليوم هناك العديد من البلدان أدخلت تعديلات وتفاصيل عن النظام الانتخابي في الدستور لمصلحة الانتخابات، والإشارة هنا إلى دستور جمهورية جنوب أفريقيا نموذج الدراسة، الذي ينص على إن : النظام الانتخابي لانتخاب الجمعية الوطنية الذي ترتب على وجه العموم في التناسب او غيره من خيارات الإصلاح ، يكون من النوع المحدود العلاقات العامة ما لم يتم تعديل النظم الدستورية . وفقاً لذلك أجريت في ٢٧ نسيان ١٩٩٤ أول انتخابات ديمقراطية أنتجت مرحلة جديدة في الحياة السياسية العامة لجمهورية جنوب أفريقيا ، والتي تعد كجزء لايتجزء من آليات اقتسام السلطة في الدستور الجديد .

(*) كلية العلوم السياسية –الجامعة المستنصرية.
(**) مركز الدراسات الدولية–جامعة بغداد.

أهمية الدراسة :-

وجود واستمرار أنظمة في الحكم دون إتباع السبل الديمقراطية لوصولها إلى السلطة ، وانه لا وجود للديمقراطية من دون إجراء أو ممارسة انتخابات حرة ونزيهة بطريقة دورية منتظمة. لذلك إن عملية الانتخابات وإجراء الاستفتاءات تعتمد بصورة أساسية على نوع النظام الانتخابي المتبع والتي تبنتها قوانين الانتخابات لكل دولة .

فرضية الدراسة :-

تعد النظم الانتخابية عنصر هام في الوقت الراهن، والتي تدعم الانتخابات الديمقراطية ، وهي تزيد من زخم التغير السياسي وتشجيع المشاركة الشعبية ، وتمكين ظهور الممثلين الشرعيين والقادرين على التعامل مع ظروف جديدة وطوائف واسعة من الاحتياجات والتوقعات في المستقبل . وإهماله يمكن أن يعطل التقدم نحو الديمقراطية والاستقرار السياسي لبلد معين ، لذا إن وضع نظام انتخابي يمكن أن يكون أداة حسم في إدارة النزاعات وبناء استراتيجيات تساعد على إرساء الديمقراطية المستدامة .

منهجية الدراسة :-

اعتمدت الدراسة على أكثر من منهج علمي وذلك للاستفادة العلمية وكذلك لمقتضيات الضرورة البحثية ، لذا تم الاعتماد على المنهج النظمي والتاريخي والمقارن والوصفي والقانوني على قدر تعلق الأمر بموضوع الدراسة .

تقسيم الدراسة :-

قسمت الدراسة إلى مبحثين فظلاً عن المقدمة والخاتمة بالاتي :

المبحث الأول : إطار مفاهيمي للنظم الانتخابية:

أولا : ماهية الانتخابات .

ثانياً : ماهية النظم الانتخابية .

ثالثاً : أهمية النظم الانتخابية .

المبحث الثاني : النظام الانتخابي لجمهورية جنوب أفريقيا للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٩ .

أولا :لمحة عن المسار الانتخابي في جمهورية جنوب أفريقيا .

ثانياً :الانتخابات الديمقراطية الأولى عام ١٩٩٤ .

ثالثاً : الانتخابات الديمقراطية الثانية عام ١٩٩٩ .

رابعاً : الانتخابات الديمقراطية العامة عام ٢٠٠٤ .

خامساً : الانتخابات الديمقراطية البرلمانية عام ٢٠٠٩ .

الخاتمة والهوامش .

المبحث الأول :إطار مفاهيمي للنظم الانتخابية.

أولا :ماهية الانتخاب (Election) .

الانتخاب : يعني مكنة المواطنين في بلداً ما والذين تتوفر فيهم الشروط القانونية ، من المشاركة في انتخاب او اختيار الحكام وفقاً لما يرونه صالحاً لهم [١] . وهو (الانتخاب) الوسيلة الديمقراطية لوصول الحكام الى السلطة ، وعليه فالانتخاب حق من حقوق الإنسان في الحياة ، يمارسه بكل حرية ويختار من يراه مناسباً نيابة عنه لممارسة السلطة بالطرق السلمية ،كما ان من حقه (المواطن) ان يمتنع عن الاشتراك في العملية الانتخابية [٢] . والانتخاب اما ان يكون

مباشر وذلك عندما يقوم الناخبون بانتخاب اعضاء الهيئة النيابية مباشرة ودون وسيط، او يكون الانتخاب غير المباشر وذلك عندما يقوم الناخبون بانتخاب مندوبين يتولون مهمة اختيار الرئيس او اعضاء البرلمان من بين المرشحين .

وهناك من يذهب او يعتقد بأن الانتخاب هو حق شخصي ، في حين يعتقد البعض الأخر إلى عده (الانتخاب) وظيفة اجتماعية مستنداً على مبدأ سيادة الأمة بدلاً من مبدأ السيادة الشعبية [٣] . لذا تباينت أراء الفقه السياسي والدستوري حول التكييف القانوني للانتخاب بالاتي :

١- الانتخاب حق شخصي : أي انه حق لكل فرد في المجتمع ، يقوم هذا الحق على أساس مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق السياسية والمدنية ، أي مساهمة جميع المواطنين البالغين سن الرشد في الانتخابات [٤] .

وتأسيساً على ذلك فأن الانتخاب حق مكفول لكل فرد يتمتع بصفة المواطنة ، ولكن بما انه حق شخصي فلا يترتب عليه أي إلزام ، أي من حق المواطن ان يمارس هذا الحق ويساهم في عملية الانتخاب ويدلي برأيه ، ايضاً من حقه ان يهمل ممارسة هذا الحق برغبته [٥] . والاخذ بهذا الرأي يترتب عليه عدة نتائج هي الآتي [٦]:

أ- تقرير مبدأ الاقتراع العام :حيث ان الانتخاب حق لكل مواطن بصفته عضواً في الجماعة صاحبة السيادة ، ومن ثم لايجوز حرمان أي شخص من مباشرته ، الا في الحالات الاستثنائية والتي ترتبط بعدم الأهلية العقلية او عدم الصلاحية الأدبية .

ب- الحرية في الممارسة : إذا عد الانتخاب حقاً مقرراً لمصلحة المواطن فله الحرية الكاملة في المشاركة في التصويت او إهمال هذا الحق ، لان التصويت وفقاً لهذا الحال اختيارياً وليس إجباريا .

ان القول بأن الانتخاب حق شخصي يعني عدم جواز تقييد هذا الحق ، بأي شكل من الإشكال ، ومن الجدير بالذكر ان هذا الرأي يتفق مع نظرية (جان جاك روسو) في السيادة الشعبية ، والتي عد بموجبها الشعب صاحب السيادة ، الناتجة من مجموع إرادات المواطنين المتساوية ، ولهم الحق الطبيعي بالمشاركة في الحياة الحكومية [٧] .

٢- الانتخاب وظيفة اجتماعية : يذهب رأي في الفقه الدستوري إلى القول إن الانتخاب وظيفة وليس حقاً ، ويستندون في ذلك الى مبدأ سيادة الامة ، وبذلك فالسيادة هنا : تعد وحدة واحدة غير قابلة للتغيير والتجزئة وترتبط بالأمة ، والأمة شخص معنوي يختلف عن الأفراد الذين تتكون منهم ، وعليه لايجوز للفرد الادعاء بالحق له في مباشرة الانتخاب ، لانه لايمتلك جزأ من السيادة ، اذ لايمكن تقسيمها على الإفراد كما يدعي اصحاب نظرية الانتخاب حق . اما فيما يرتبط بمشاركة الافراد في الانتخاب ، فأن ذلك لايتأتى من كونهم شركاء في السيادة ، وانما يباشرونه بكونه وظيفة اجتماعية تتجسد باختيارهم ممثلي الآمة الذين ينوبون عنها في إدارة السلطة . أيضا الأخذ بهذا الرأي يترتب عليها النتائج الآتية [٨] :

أ- حرية الأمة في تحديد من يباشرون الانتخاب : إذا كان الانتخاب وظيفة وان السيادة للأمة ، فان ذلك يعني إن الأمة حرة في تحديد الذين يحق لهم بالمشاركة في الانتخاب وفق الشروط التي تحدد من قبلها ، بالنتيجة هي حرة في تضييق او توسيع قاعدة هيئة الناخبين .

ب- إلزام المواطن بإدلاء صوته بالانتخاب : وفقاً لهذه النظرية لايجوز إجبار المواطن على المشاركة في الانتخاب ، بما انه وظيفة ، ولها ان تفرض الجزاء المناسب على من يمتنع عن التصويت ، بمعنى ان التصويت هنا إجباري وليس اختياري كما يراه أصحاب نظرية الانتخاب حق شخصي .

ت- الانتخاب مكنة قانونية : استناداً للنظريتين السابقتين، نرى لابد من أداة لتنظيم استعمال هذا الحق وتلك الأداة هي القانون، والقانون من صنع السلطات العامة في الدولة ، وهنا وفقاً للقانون لابد من ضوابط

وشروط خاصة بالانتخاب تتوافق وتطور المجتمع في كافة المجالات، وان يكون هناك توازناً وتناسباً في المشاركة في النشاط السياسي .

كما ان هناك من يرى أيضا بأن الانتخاب ليس بحق شخصي ولا وظيفة اجتماعية ، وانما هو وسيلة قانونية مصدرها الأساسي الدستور ، الذي ينظمها من اجل إشراك المواطنين في اختيار الحكام وفقاً لما هو صالحاً لهم .

ثانياً :- ماهية النظم الانتخابية .

النظم الانتخابية : ذلك الجزء من القواعد الانتخابية الذي يحدد النتائج ، وبصورة خاصة الصيغة الانتخابية وبنية ورقة الاقتراع وحجم الدائرة ، وفي مفهومها الاساسي تعمل النظم الانتخابية على ترجمة الاصوات المدلى بها في انتخاب عام الى مقاعد فاز بها الاحزاب السياسية والمرشحون ، اما المتغيرات الاساسية فتتمثل في المعادلة الانتخابية المستخدمة [٩] ، أي ما اذا كانت احدى نظم التعددية / الاغلبية او النسبية ، او المختلطة او غيرها او أي نظام مستخدم لاحتساب المقاعد المخصصة لكل فائز في الانتخابات وتركيبة ورقة الاقتراع (هل يصوت الناخب لمرشح واحد او لقائمة حزبية) وهل بامكانه التعبير عن خيار واحد او مجموعة خيارات اخرى [١٠] . فضلاً عن حجم الدائرة الانتخابية وهذا لايتعلق بعدد الناخبين المقيمين ضمن حدود الدائرة الانتخابية الواحدة ، إنما بعدد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن كل دائرة انتخابية[١١]. لذلك اختلفت التشريعات الانتخابية في الأخذ بهذا النظام الانتخابي او غيره تبعاً للتطورات التي تحدث في المجتمعات والتي لها تأثير في كافة المجالات ولعل اهمها المجالين السياسي والثقافي[١٢] .

من اهم صور النظم الانتخابية هناك نظام يهدف الى تحديد درجة الانتخاب (مباشر او غير مباشر)، وهناك مايهدف الى تحديد الفائز في الانتخاب (اغلبية مطلقة او اغلبية بسيطة) والاخر يهدف الى توسيع قاعدة التمثيل او تضييقها (نظام الاغلبية ونظام التمثيل النسبي) واخيراً هناك مايهدف الى تحديد عدد الدوائر الانتخابية (الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة)[١٣] وهي بالشكل الآتي.

١- نظام الانتخاب بالأغلبية / التعددية :-

تقوم نظم الاغلبية / التعددية على مبدأ بسيط مفاده فوز المرشحين او الأحزاب الحاصلة على أعلى عدد من أصوات الناخبين بعد الفرز والعد لهذه الأصوات [١٤].وبهذا النظام يتم تحديد الفائز بالانتخاب سواء أكان مرشحاً واحداً (الانتخاب الفردي) او عدة مرشحين (الانتخاب بالقائمة) اذ يحصل على عضوية البرلمان من حصل على أغلبية الأصوات اذا كان مرشحاً فردياً[١٤]. وغالباً مايطبق نظام الأغلبية قي الدول التي تجعل الدوائر الانتخابية صغيرة وبالنتيجة تتبع اسلوب التصويت الفردي كبريطانيا مثلاً ، اما في حالة التصويت على قائمة فأن نظام الاغلبية اقل تطبيقاً ، فقد طبقته تركيا بين عامي ١٩٥٠-١٩٦٠ وتشترط بعض القوانين الانتخابية الحصول على أغلبية معينة من الاصوات لأجل الفوز سواء اكان التصويت (فردياً ام بالقائمة) واذا لم يحصل أي من المرشحين على الاغلبية المطلوبة فتعاد الانتخابات[١٥]. ولنظام الاغلبية صورتان ،هما الاغلبية البسيطة والاغلبية المطلقة [١٦].

أ- **الأغلبية البسيطة** : استناداً الى هذه الصورة يفوز بالانتخابات المرشح الذي يحصل على اصوات تفوق عدد اصوات أي من المرشحين الآخرين بغض النضر عن نسبة ماحصل عليه الى مجموع اصوات الناخبين المشاركين في الانتخاب ، وفي هذا النظام يمكن ان يكون الفائز من بين المرشحين دون ان يحصل على أغلبية الأصوات للناخبين . ولو افترضنا ان دائرة انتخابية جرى فيها الانتخاب وكان عدد المرشحين خمسة وكانت الأصوات التي حصلوا عليها بالاتي :

١٠٠٠٠٠ مجموع المصوتين .

٣٠,٠٠٠ صوت من نصيب المرشح أ .

٢٥,٠٠٠ صوت من نصيب المرشح ب .

٢٠,٠٠٠ صوت من نصيب المرشح ج .

١٥,٠٠٠ صوت من نصيب المرشح د .

١٠,٠٠٠ صوت من نصيب المرشح هـ .

فيكون المرشح أ هو الفائز في المقعد النيابي بالرغم من حصوله على ثلث اصوات الناخبين .

ب- **الاغلبية المطلقة :**

ان الهدف من هذا النظام هو ان يحصل احد المرشحين على الاغلبية المطلقة من الاصوات ، أي اكثر من نصف الاصوات الصحيحة لكي يعد الفائز بالانتخابات ، أي حصول المرشح على اكثر من خمسين بالمائة من مجموع الاصوات المشاركة بالانتخابات ، والمثال التالي يوضح هذا القول :

١٠٠,٠٠٠ مجموع المصوتين .

٥٠,٠٠٠ صوت من نصيب المرشح أ .

٣٥,٠٠٠ صوت من نصيب المرشح ب .

١٤,٩٩٩ صوت من نصيب المرشح ج .

فيكون الفائز هنا المرشح (أ)لحصوله على أكثر من نصف الأصوات ، أي انه حصل على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم فعلاً .

وفي حالة عدم حصول احد المتنافسين على الأغلبية المطلقة ، في الدور الأول او الجولة الأولى تعاد عملية الانتخابات بين المرشحين ، الذين حصلوا على اكبر عدد من الأصوات ، ويفوز بالانتخابات من يحصل على الأغلبية البسيطة ، أي إننا نهمل التمسك بالأغلبية المطلقة ونعد المرشح الذي يحصل على أصوات تفوق عدد الأصوات التي يحصل عليها كل من المرشحين الزاخرين على انفراد فائزاً .

٢- نظام التمثل النسبي :

التمثيل النسبي :هو اعطاء كل حزب او كل تجمع يمثل رأياً ، او اتجاهاً معيناً عدداً من المقاعد النيابية يتناسب مع قوته العددية ، لذا يستند المفهوم الاساسي لهذا النظام الى ترجمة حصة أي من الاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات من اصوات الناخبين الى حصة مماثلة او متناسبة من المقاعد في الهيئة التشريعية المنتخبة (البرلمان)[١٧]. وتقوم فكرة هذا النظام على تقليص الفارق النسبي بين حصة الحزب المشارك في الانتخابات من اصوات الناخبين، على المستوى الوطني وحصته من مقاعد البرلمان التي يتم انتخابها، بمعنى لو فاز حزب كبير بما نسبته ٤٠بالمائة من الأصوات ، يجب ان يحصل على نفس النسبة تقريباً من مقاعد البرلمان،وينسحب الامر الى الحزب الصغير الذي يفوز بنسبة ١٠بالمائة من الأصوات، ايضاً يحصل على حوالي ١٠ بالمائة من تلك القواعد ، والكثير يعتقد بأن اللجوء الى استخدام القواعد الحزبية يزيد من فرص تحقيق النسبة في التمثيل ، اذ تقوم الاحزاب السياسية بتقديم قوائم من المرشحين سواء على المستوى الوطني او المحلي [١٨] . وعليه فأن نظام التمثيل النسبي يرتبط دائماً بالمنطقة الانتخابية الكبيرة وبالتصويت على القائمة بعكس نظام الاغلبية الذي يرتبط بالدائرة الانتخابية الصغيرة وبالتصويت الفردي . ولنظام التمثيل النسبي نوعان ، اما ان يكون شاملاً لكل الدولة او جزئياً وفقاً بالاتي :

أ-**التمثيل النسبي الشامل** : في هذا النوع من التمثيل تحتسب أصوات جميع الناخبين في البلاد وتقسم على عدد المقاعد النيابية ، اذ يتم استخراج المعدل الوطني من خلال احتساب أصوات الناخبين ، وتقسم على عدد مقاعد المجلس النيابي والناتج عن هذه القسمة يمثل العدد الموحد(المعدل الوطني) الذي يقابله مقعداً نيابياً واحداً، ويتضاعف عدد المقاعد التي تحصل عليها الأحزاب المشاركة بالانتخاب بقدر تضاعف المعدل الوطني [١٩] .

ب- **التمثيل النسبي الجزئي** : وهنا توزع المقاعد على أساس القاسم الانتخابي لكل دائرة والذي يستخرج من خلال قسمة عدد الأصوات الصحيحة المعطاة في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة [٢٠] .ولو افترضنا منطقة انتخابية معينة تنتخب خمسة أعضاء (خمسة مقاعد نيابية) وأدلى ٢٠٠,٠٠٠ الف ناخب بأصواتهم بصورة صحيحة ، وقد شاركت أربع قوائم انتخابية في تلك المنطقة وحصلت على الأصوات بالشكل التالي[٢١] :

٨٦٠٠٠ صوت من نصيب القائمة أ .

٥٦٠٠٠ صوت من نصيب القائمة ب .

٣٨٠٠٠ صوت من نصيب القائمة ج .

٢٠٠٠٠ صوت من نصيب القائمة د .

لتوزيع المقاعد النيابية بين هذه القوائم الحاصلة على تلك النسب من الاصوات ، هناك عدة طرق وهي :

- **طريقة الباقي الأقوى**: وتكون العملية هنا من خلال تقسيم الاصوات الصحيحة على عدد المقاعد المطلوب اشغالها في المنطقة الانتخابية كما يلي:

الاصوات الصحيحة = ٢٠٠,٠٠٠ صوت .

عدد المقاعد = ٥ مقاعد .

العملية ٢٠٠,٠٠٠÷ ٥= ٤٠,٠٠٠ .

وهنا نقوم بقسمة عدد الاصوات الصحيحة على ناتج القسمة الانتخابي وتعطي مقعداً نيابياً عن كل مرة يكون فيها اصوات تعادل خارج القسمة بالاتي :

القائمة (أ) لها ٨٦٠٠٠ ÷ ٤٠٠٠٠ = ٢ مقعد .

القائمة (ب) لها ٥٦٠٠٠ ÷ ٤٠٠٠٠ = ١ مقعد .

القائمة (ج) لها ٣٨٠٠٠ ÷ ٤٠٠٠٠ =صفر .

القائمة (د) لها ٢٠٠٠٠ ÷ ٤٠٠٠٠ = صفر .

وبهذا تم توزيع ثلاث مقاعد وبقي مقعدان ،كيف يتم توزيعهما ؟ وهنا نطبق طريقة الباقي الاكبر وفق الصيغة التالية :

القائمة أ : ٨٦٠٠٠ – (٤٠٠٠٠ × ٢) = ٦٠٠٠

القائمة ب : ٥٦٠٠٠ – (٤٠٠٠٠ ×١) = ١٦٠٠٠

القائمة ج : ٣٨٠٠٠ – صفر = ٣٨٠٠٠

القائمة د : ٢٠٠٠٠ – صفر = ٢٠٠٠٠ .

وتتضح لنا بأن القائمة (ج) تملك الباقي الاقوى وهو ٣٨٠٠٠ صوت فتنال مقعداً واحداً وبنفس الحال سيكون المقعد الخامس من نصيب القائمة (د).

- **طريقة المعدل الاقوى** :تقوم هذه الطريقة على توزيع المقاعد المتبقية بعد العملية الحسابية الاولى ، وتتم بأضافة مقعد واحد الى عدد المقاعد التي حصلت عليها كل قائمة ، ثم تعطى مقعداً واحداً لكل قائمة لم تحصل على أي مقعد ،، وبعدها نقوم بقسمة عدد الاصوات التي حصلت عليها كل قائمة على عدد المقاعد (بعد إضافة مقعد واحد لكل منها) وناتج القسمة هو الذي نطلق عليه المعدل الأقوى ، والقائمة التي تحصل بعد هذه العملية على أقوى معدل هي التي تحصل على مقعد إضافي ، وفي حال بقيت مقاعد أخرى يتم توزيعها بعد القسمة الأولى نكرر العملية الى ان يتم توزيع جميع المقاعد ، وفق الصيغة التالية :

المعدل الأقوى =عدد الأصوات الصحيحة ÷ عدد المقاعد للقائمة + المقعد الإضافي

القائمة (أ) : ٨٦٠٠٠ ÷ (١+٢) =٢٨٦٦٦

القائمة (ب) :٥٦٠٠٠ ÷(١+١) = ٢٨٠٠٠

القائمة (ج) : ٣٨٠٠٠ ÷(٠ +١)= ٣٨٠٠٠

القائمة (د) : ٢٠٠٠٠ ÷ (٠+)= ٢٠٠٠٠ .

إن أقوى معدل كان من نصيب القائمة (ج) لذا تنال مقعداً نيابياً واحداً ، وبما ان هناك مقعداً خامساً لذلك يجب ان تكرر نفس العملية وتكون النتيجة كما يلي :

القائمة (أ) : ٨٦٠٠٠ ÷(١+٢) =٢٨٦٦٦

القائمة (ب) :٥٦٠٠٠ ÷(١+١) =٢٨٠٠٠

القائمة (ج) : ٣٨٠٠٠ ÷(١+١) =١٩٠٠٠

القائمة (د) : ٢٠٠٠٠ ÷(٠+١) = ٢٠٠٠٠وتكون القائمة (أ) هي الحاصلة على المعدل الأقوى لذا تحصل على المقعد الخامس ، فتكون النتيجة الأخيرة كما يلي : ثلاث مقاعد من نصيب القائمة (أ) ومقعد واحد من نصيب القائمة (ب) ومقعد واحد من نصيب القائمة (ج) بينما لم تحصل القائمة (د) على أي مقعد .

٣- **النظم الانتخابية المختلطة** : نظراً لعدم وجود نظام انتخابي خال من العيوب تتجه بعض الدول الى استخدام مكونات من نظم التمثل النسبي ، بالإضافة الى مكونات من نظم التعددية / الأغلبية او غيرها ، بشكل متوازي ومستقل عن بعضها البعض ، وكذلك الحال بالنسبة لنظام العضوية المختلط ، الذي يقوم على استخدام مكونين مختلفين ، احدهما نسبي ، إلا إن ما يميزه هو استخدام الجزء النسبي منه ، للتعويض عن أي خلل في التناسب قد ينتج عن جزئه الآخر المتمثل بنظام التعددية او غيرها ، وللنظام المختلط صورتان احدهما بسيطة والاخرى معقدة[٢٢] .

٤- **النظم الانتخابية الاخرى** : هناك ثلاث انظمة انتخابية لايمكن تصنيفها ضمن الفئات الانتخابية السابقة ، ومنها نظام الصوت الواحد غير المتحول ، يستخدم هذا النظام ضمن دوائر انتخابية متعددة التمثيل ويتمحور حول المرشح الفردي ، اذ يملك الناخب صوتاً واحداً ، اما نظام الصوت المحدود فهو شبيه بنظام الصوت الواحد غير المتحول الا انه يعطي للناخب أكثر من صوت واحد على خلاف من نظام الكتلة ، فهو لايمنح الناخب عدداً من الأصوات يساوي عدد المقاعد التي يتم انتخابها لتمثيل الدائرة ،اما النوع الأخير هو نظام (بوردا) المعدل والمستخدم في ناورد وهي إحدى جزر المحيط الهادئ المستقلة ، اذ يقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب الأفضلية ويفوز الحاصل على أعلى الأصوات [٢٣] .

ولو أخذنا مبدأ التناسب بعين الاعتبار ، فضلاً عن بعض الاعتبارات الأخرى كعدد المنتخبين عن كل دائرة انتخابية وعدد الأصوات التي يمكن للناخب الإدلاء بها يمكن الوصول الى التوزيع لعائلات النظم الانتخابية في الشكل الآتي :

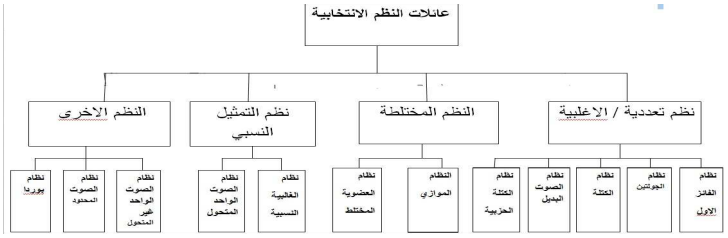

اندروربنولدز وابن ريلي وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥ .

ثالثاً : أهمية النظم الانتخابية .

تقوم المؤسسات السياسية في البلدان المختلفة على صياغة قواعد اللعبة التي تتم ممارسة الديمقراطية بموجبها[٢٤]. وغالبا ما يقال ان أسهل مؤسسة سياسية للتلاعب للأفضل او الى الاسوء هو النظام الانتخابي بعد ترجمة الأصوات المدلى بها في انتخاب عام الى مقاعد البرلمان ، وفي ضوء اختيار النظام الانتخابي يجب ان يحدد من هم المنتخبون وأي الأحزاب السياسية يحصل على السلطة ، وبينما يتم تحديد الكثير من الأطر السياسية لبلد ما في دستورها ، مما يزيد من صعوبة تعديلها ، ويسهل تعديل النظام الانتخابي من خلال العمل على وضع قوانين جديدة دون الحاجة إلى تعديل دستوري[٢٥] . رغم ان جميع الناخبين يختارون نفس الأصوات ونفس العدد من الأصوات بالنسبة لكل حزب ، فأن النظام الانتخابي يؤدي الى تشكيل حكومة ائتلافية او حكومة أقلية ، بينما نظام آخر يفضي إلى تمكين حزب واحد من الانفراد بالسلطة [٢٦] .

المبحث الثاني :– النظام الانتخابي لجمهورية جنوب افريقيا ١٩٩٤–٢٠٠٩.

تناولت الدراسة البحث في المسار الانتخابي في جمهورية جنوب افريقيا للمدة ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٩. وستغطي جوانب كثيرة من مفردات الانتخابات العامة فيها ، لاسيما ان ما حدث فيها من تطورات سياسية مختلفة يعد حدثا تاريخيا فاصلا في حياة شعبها. إذ تحولت جمهورية جنوب افريقيا من حكومة ذات نظام تمييز عنصري قائم على التمييز العنصري بين ابنائها وحكم الاقلية البيض للاغلبية الافريقية الى نظام ديمقراطي تعددي يكفل للشعب حقوقه المتساوية في الحياة . وعليه فقد حاولنا وبقدر اهمية الموضوع بالبحث في المسار الانتخابي لجمهورية جنوب افريقيا كأنموذج للدراسة خلال الحقب المختلفة لتأريخها السياسي المعاصر، لاسيما خلال الحقبة الأولى من تأريخها المعاصر في حكم نيلسون مانديلا وخليفته ثابو مبيكي ثم غاليما موتلانتي وأخيرا يعقوب زوما الرئيس الحالي، وبمحاولة جادة لتقديم توصيف لنموذج يحتذي به في هذا المجال موضوع البحث، والخاص بالأنظمة الانتخابية الحقيقية الهادفة الى وجود أنظمة ديمقراطية حقيقية فاعلة.

اولا :– لمحة عن مسار النظام الانتخابي في جمهورية جنوب أفريقيا .

كانت جمهورية جنوب أفريقيا تعاني من تسلط نظام التمييز العنصري ، القائم على حكم الأقلية البيض للأغلبية الأفريقية السود ، لذا كانت العمليات الانتخابية تشمل البيض فقط، وتشكل منهم الحكومة[٢٧] الأمر الذي أدى الى إرساء جملة من القوانين والتشريعات التي كرست من سلطة التمييز العنصري (الابارتيد) واصل الكلمة مشتق

من (apartness) والذي يعني (الجزء) أي جزءا معينا من الشعب له الحكم والتحكم بالموارد الاقتصادية والطبيعية، وكذلك الفصل بين البيض والزنوج السود والملونين والآسيويين في مختلف مجالات الحياة[٢٨]. واستمر هذا الحال منذ عام ١٩١٠ وحتى مجيء نيلسون مانديلا الى السلطة عام ١٩٩٤[٢٩].

ومع استمرار تطور الأحداث السياسية وازدياد قمع سلطة التمييز العنصري للأغلبية الأفريقية، أدى هذا الحال إلى ظهور أحزاب وتجمعات للسود مناهضة لسياسة التمييز العنصري ومطالبة بحقوقها كاملة، وابرز هذه الأحزاب هو المؤتمر الوطني الأفريقي إل(ANC). فضلا عن الإدانة الدولية لنظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا . إذ أصدرت الأمم المتحدة عدة قرارات أدانت فيها سياسة البيض ضد أغلبية السكان ، ومقاطعة العديد من الدول نظام الأقلية البيضاء[٣٠]. فقرر الرئيس الأسبق فريدريك دي كليرك ، رئيس الحزب الوطني الحاكم، لاسيما بعد فوزه في انتخابات عام ١٩٨٩ بوضع أسس إلغاء نظام التمييز العنصري والتمهيد لإرساء دستور جديد للبلاد ، ووضع قانون للبلاد عرف باسم (حقوق الجماعات) والذي نص على ((انه لا يحق مطلقا لأي جماعة عرقية او عنصرية التحكم بمصائر الجماعات العرقية الأخرى وأساليب تمثيلها السياسي)) . وبدأت في هذه المرحلة عملية المفاوضات ما بين حكومة دي كليرك (البيض) وبين احزاب المعارضة (حزب المؤتمر الوطني الأفريقي) بقيادة نيلسون مانديلا بهدف إلغاء نظام التمييز العنصري وإجراء انتخابات عامة تشمل جميع أبناء جنوب أفريقيا[٣١]. وفقا لذلك اعلن الرئيس دي كليرك في ٢ شباط ١٩٩٠ عن الخطوات الاولى في تفكيك النظام العنصري ، والتمهيد لدولة ديمقراطية قائمة على العدالة والمساواة بين أبنائها ، لذا تم رفع الحضر على العديد من الاحزاب والمنظمات السياسية ، والإفراج عن السجناء السياسيين المحتجزين في قضايا لاتتعلق بالعنف ، وإعلان الغاء عقوبة الاعدام ورفع اجراءت حالة الطوارئ [٣٢] و(إلغاء قوانين الارض)* فضلا عن إلغاء قرارات وتشريعات التسجيل ومناطق الجماعات ، والتي تعد الأسس الرئيسة التي يقوم عليها نظام التمييز العنصري [٣٣] . وعبر نيلسون مانديلا عن ترحيبه بالخطوات الايجابية التي اتخذها الرئيس دي كليرك في بناء حكومة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا [٣٤] . وعليه فقد أجريت محادثات بين كلا من الحكومة ومانديلا وحزبه في اذار ١٩٩٠ والأحزاب السياسية الأخرى في مؤتمر سمي ب(كوديسا – ١) ** وشارك في المؤتمر ثمانية عشر وفدا يمثلون جميع الاطياف السياسية ، فضلا عن مراقبين من الامم المتحدة ومجموعة دول الكومنولث ومجموعة الدول الأوربية ومنظمة الوحدة الأفريقية [٣٥]. انعقدت الجولة الأولى لهذا المؤتمر في مدينة (جوهانسبرك) وكانت نتائج المؤتمر بالآتي:

١- العمل من اجل جنوب افريقيا موحدة تقوم على دعائم الديمقراطية الحقيقية .

٢- الاتفاق على تشكيل خمس مجموعات عمل تتولى المسائل الاجرائية وتقوم بوضع مقترحات خاصة بتشكيل حكومة انتقالية تنتخب جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور جديد للبلاد .

على الرغم من ان انعقاد هذا المؤتمر عد خطوة ايجابية في طريق التفاوض ، الا انه واجه بعض الصعوبات في عملية نجاح التفاوض [٣٦] بسبب معارضة بعض القوى البيضاء ومنهم حزب المحافظين المتطرفين البيض [٣٧] . فضلا عن بعض عناصر الجيش والمؤسسات الامنية ، وكذلك وجود اقلية سوداء مناهضة للإصلاحات ومنها حركة (انكاثا)*** والتي تعد المنافسة لحزب المؤتمر الوطني الافريقي [٣٨] . هذا الموقف ادى الى حدوث اعمال عنف بين البيض المتطرفين والجماعات التي كانت ضد الإصلاح وبين حزب المؤتمر الوطني الافريقي [٣٩]

وقد ادرك حزب المؤتمر الوطني الافريقي ان هدف الحكومة وحركة انكاثا هو المحاولة لمنع وصول الحزب للحكم[٤٠]. وفقاً لذلك استمرت عملية المفاوضات فعقد مؤتمر (كوديسا –٢) في يومي ١٥– ١٦ أيار١٩٩٢ في جوهانسبرك بين

الحكومة وحركات التحرر . ونوقش موضوع الدستور ، والموضوعات التي لم تستطع اللجان في مؤتمر كوديسا –١ التوصل الى ايجاد حل لها . ولقد تم اصدار الدستور الجديد المؤقت لجنوب افريقيا الذي انهى اكثر من ثلاثة قرون من السيطرة العنصرية على جنوب افريقيا . وعد هذا الدستور الذي ضمن حق الاقتراع لجميع الأطياف لاول مرة في تأريخ جنوب افريقيا ساري المفعول لمدة خمس سنوات ، وحتى ذلك الوقت يجب على البرلمان المنتخب ان يشرع قانونا أساسيا ثابتا ، وان يقتبس المواد من الدستور الانتقالي ولائحة حقوق الإنسان [٤١] وكان يوم ٣ تموز ١٩٩٣ يوما حاسما في تاريخ جنوب افريقيا . فبعد مفاوضات دامت اشهر وافق المؤتمر المتعدد الاحزاب على تحديد موعد لاول انتخابات عامة غير عنصرية قائمة على مبدأ حق التصويت للجميع في ٢٧ نيسان ١٩٩٤ . وأجريت الانتخابات واصطف الناس على شكل طوابير للإدلاء بأصواتهم ، تحدوا فيها كل من حاولوا إعاقة عملية الانتخابات من خلال أعمالهم الإرهابية . وشجع مانديلا الجنوب أفريقيين قائلا((لن ندع حفنة من القتلة يسرقوا منا ديمقراطيتنا)) [٤٢] . وكانت نتيجة الانتخابات فوز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بنسبة ٦٢,٦٥ % من مجموع الأصوات وهزيمة البيض ، وسلمت السلطة للأغلبية السوداء وفي ١٠ أيار ١٩٩٤ تم تنصيب مانديلا رئيسا للبلاد أول رئيس اسود [٤٣] .

ثانيا :– الانتخابات الديمقراطية الأولى عام ١٩٩٤ .

ان التناوب السلمي للسلطة في جنوب افريقيا عام ١٩٩٤ قد تم الترحيب به عالميا بوصفه انجازا سياسيا كبيرا [٤٤] . ففي نيسان من عام ١٩٩٤ صوت للمرة الاولى الملايين من الأفارقة في جنوب افريقيا لتشكيل الحكومة [٤٥] . وبدأت الانتخابات في جنوب افريقيا على المستويين الاقليمي والقومي . وكان عدد الاحزاب المشاركة في الانتخابات نحو (٢٨) حزبا ، (١٩) منها كان مرشحا على المستوى الاقليمي والقومي ، اما الاحزاب ال (٩) الباقية فقد اقتصرت مشاركتها على المستوى الاقليمي فقط . وبلغ عدد مواطني جنوب افريقيا المؤهلين لخوض الانتخابات نحو (٢٣) مليون نسمة من مجموع (٣٩) مليون نسمة . وادلى الناخبون بأصواتهم امام اكثر من تسعة الاف مركز انتخابي موزعة في تسعة اقاليم **** . واشرف على هذه الانتخابات احد عشر الف مراقب محلي وعشرون الف مراقب اجنبي [٤٦] . وكان لكل ناخب حق التصويت بصوتين احدهما للمجلس الوطني والاخر للهيأة التشريعية المحلية . واستمرت الانتخابات (٣) ايام ، إذ بلغ عدد الاصوات التي تم فرزها (١٩,٧) مليون صوت، أما الاصوات المهملة فكانت (١٩٣,٨١) الف صوت . وكانت نسبة التصويت قرابة (٨٦%) وتمكنت سبعة احزاب من الفوز بالانتخابات وحصلت على عدد من المقاعد في البرلمان [٤٧] (انظر جدول رقم ١).

جدول رقم (١) يوضح موقف الاحزاب وفق انتخابات عام ١٩٩٤ .

ت	اسم الحزب الفائز	نسبة الاصوات التي حصل عليها	عدد المقاعد
١	المؤتمر الوطني الأفريقي –ANC	%٦٢,٦٥	٢٥٢
٢	الحزب الوطني – NP	%٢٠,٣٩	٨٢
٣	حزب الحرية أنكاثا – Ifp	%١٠,٥٤	٤٣
٤	جبهة الحرية –FF	%٢,١٧	٩
٥	الحزب الديمقراطي – DP	%١,٧٣	٧
٦	المؤتمر الأفريقي الجامع – PAC	%١,٣٥	٥
٧	الحزب الديمقراطي المسيحي – الأفريقي ACDP	%٠,٤٥	٢
	المجموع	%٩٩,٢٨	٤٠٠

Statistics South Africa–stats in brief Pretoria: Issued free of charge by Statistics South Africa 2000 p:3

ودلت هذه النتائج على مفهوم تقاسم السلطة بدلا من الاستبعاد وعدم المشاركة فحزب المؤتمر الوطني الافريقي لم يحصل على ثلثي الاصوات وانما حصل على (٦٢,٦٥%) من الاصوات ، ومن ثم لم يتمكن من الانفراد بوضع الدستور الدائم . كما ان الحزب الوطني للبيض حصل على (٢٠,٣٩%) من جملة الاصوات وهو ما يفوق تعداد الاقلية البيضاء، الامر الذي يعد بحق مؤشرا لاقامة مجتمع تعددي على اسس ديمقراطية . لاسيما ان حزب المؤتمر الوطني الافريقي اعلن انه لن يحكم بمفرده مهما كانت نسبة الاغلبية التي سيحصل عليها[٤٨]. وان هذه النتيجة الانتخابية قد اشعرت مانديلا بالارتياح فقال :" اشعر بالارتياح والتحرر من العبء". لذا قرر مشاركة كافة الشرائح الاجتماعية في الحكم ووضع الدستور[٤٩]. وهكذا فقد تم تقسيم السلطة بين حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الوطني وحزب الحرية انكاثا بنسبة ٦٦% و ٢٥% و ٩% على الترتيب . وجرت هذه الانتخابات وفقا لنظام التمثيل النسبي على وصف ان الاحزاب المشاركة في تكوين الجمعية الوطنية لم تتمكن من احراز الاكثرية المطلقة ، وعلى هذا الاساس فلقد كان تقسيم السلطة استنادا الى عدد من القواعد منها :-

١- يتولى رئيس الحزب الفائز باكثرية الاصوات منصب رئيس الدولة ، ويتولى رئيس الحزب الاتي بعده في عدد ما حصل عليه من اصوات منصب نائب الرئيس ، الا انه تم الاتفاق على ان يكون هناك نائبان للرئيس احدهما من حزب الاكثرية والاخر من الحزب الاتي بعده .

٢- يتم انتخاب رئيس الدولة من داخل الجمعية الوطنية .

٣- كل حزب يحصل على ٥% من اصوات الناخبين يشارك في مجلس الوزراء وتوزع الحقائب الوزارية وفقا للنسبة التي يحصل عليها كل حزب [٥٠] .

وفي ٩ أيار ١٩٩٤ شكلت الجمعية الوطنية البالغ عددها (٤٠٠) عضو . وانتخب اعضاء الجمعية بالاجماع نيلسون مانديلا رئيسا لجمهورية جنوب افريقيا الديمقراطية [٥١] . وعين نيلسون مانديلا ثابو مبيكي نائبا اول وفريدريك دي كليرك نائبا ثانيا للرئيس. كما عين مانديلا حكومة الوحدة الوطنية بمجلس وطني للوزراء متعدد الاحزاب لمدة خمسة اعوام[٥٢]. وكان مجلس الوزراء قد تألف من (١٨) ممثلا من حزب المؤتمر الوطني الافريقي و(٦) ممثلين من الحزب الوطني و(٣) ممثلين من حزب الحرية انكاثا [٥٣] .

وبعد تشكيل الحكومة الجديد بدأت بعض التغييرات تظهر في أروقة الحكم ، إذ انسحب الحزب الوطني للبيض من حكومة الوحدة الوطنية عام ١٩٩٦ . إذ قدم نائب الرئيس دي كليرك استقالته لذا أصبح حزب المؤتمر الوطني الافريقي في موقع المسؤولية الكاملة في الحكم مع حزب انكاثا الذي حصل بدوره على بعض المسؤوليات الشاغرة . وأصبح الحزب الوطني في موقع المعارضة الرئيسة للحكم . وصار يبني لنفسه قاعدة عمل جديدة املاً في توسيع شعبيته لدى الناخبين السود [٥٤] .

إما حزب أنكاثا فقد استمر في ائتلافه مع حكومة الوحدة الوطنية ، الا انه وجد نفسه هدفا في حملة متعددة يقودها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي لإجباره على الدخول في تحالف معه ، لكي يفوز في الانتخابات المقبلة لعام ١٩٩٩ [٥٥] . ويرغب حزب المؤتمر الوطني الافريقي بالتحالف مع حزب انكاثا من اجل تشكيل قوة كبيرة تسيطر على دفة الحكم ولن تؤثر عليها احزاب المعارضة وبهذا ستكون البلاد قوية وموحدة في سيرها الى الامام [٥٦]كما تم صياغة الدستور النهائي والدائم للبلاد والمصادقة عليه في اوائل عام ١٩٩٧ والعمل به . وتم فيه الغاء مبدأ المشاركة في الحكم

لمن يحصل على ٥% من الاصوات والتأكيد على حكم الاكثرية . كما تضمن الدستور ايضا قضايا عديدة تتعلق بالمساواة والنظام الاقتصادي وتوزيع ثروة البلاد بين سكانها [٥٧] . وقد اكد في الدستور الدائم بان جنوب افريقيا دولة جمهورية دستورية ويعد دستورها اهم القوانين في البلاد [٥٨] .

ويمكن تسجيل أهم الأهداف التي سعى الدستور إلى تحقيقها :-

١- إصلاح انقسامات الماضي وإنشاء مجتمع يعتمد على القيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان الأساسية .

٢- تحسين مستوى حياة المواطن الافريقي .

٣- وضع القواعد والأسس الديمقراطية وبناء مجتمع تعتمد فيه الحكومة على إرادة الشعب

٤- بناء ديمقراطية موحدة لجنوب افريقيا قادرة على اخذ مكانها الصحيح كدولة ذات سيادة بين الامم [٥٩] .

وفي كانون الاول ١٩٩٧ تخلى (نيلسون مانديلا) عن رئاسة حزب المؤتمر الوطني الافريقي وخلفه في رئاسة الحزب (ثابو مبيكي) المرشح الجديد لرئاسة جنوب افريقيا بعد انتهاء مدة الرئاسة الاولى لمانديلا ، بعد ان اعلن مانديلا عن عدم رغبته في الترشيح للانتخابات مرة ثانية ، وأصبح يعقوب زوما نائبا لرئيس حزب المؤتمر الوطني الافريقي [٦٠] . ومع اقتراب موعد مغادرة مانديلا لمواقع الحكم اعلن انه لم يكن سوى رئيس شرف في السنتين الاخيرتين وان عبء ادارة شؤون كان على عاتق ثابو مبيكي . فضلا عن ان مانديلا اعلن ولاكثر من مرة بان ثابو مبيكي هو الرئيس الفعلي للبلاد . هذا الاعلان قد اعطى ثابو مبيكي ثقلا سياسيا ومصداقية في الداخل والخارج [٦١] . وبعد ان انتهت حقبة رئاسة مانديلا التي دامت لخمس سنوات نقل خلالها جنوب افريقيا من مرحلة الى اخرى اكثر ديمقراطية وتطور [٦٢] .

ثالثا :- الانتخابات الديمقراطية الثانية عام ١٩٩٩ .

بعد انتهاء مدة رئاسة مانديلا بدأت جنوب افريقيا تستعد للانتخابات العامة الثانية. وقد ظهرت قوى واحزاب جديدة على الساحة السياسية بعد عام ١٩٩٤ . وتعد هذه الانتخابات الديمقراطية الثانية مهمة جدا لانها تدخل جنوب افريقيا في مرحلة جديدة ما بعد مانديلا[٦٣] وحدد موعد الانتخابات الوطنية الديمقراطية الثانية في الثاني من حزيران عام ١٩٩٩. وكشفت هذه الانتخابات عن عهد جديد مختلف عن العهد الأول للانتخابات الديمقراطية الأولى، ففي هذه المرة كان الناخب يملك نتاج حقيقي وتجربة سابقة ومعلومات كافية تمكنه في إعطاء صوته للتسجيل، بثقة ووعي كافيين[٦٤]. واسفرت هذه الانتخابات عن فوز عدد من الاحزاب بمقاعد في الجمعية الوطنية (انظر الجدول رقم – ٢) .

جدول رقم (٢) يوضح موقف الاحزاب وفق انتخابات عام ١٩٩٩.

ت	اسم الحزب الفائز	نسبة الاصوات التي حصل عليها	عدد المقاعد
١	حزب المؤتمر الوطني الافريقي – ANC	٦٦,٥ %	٢٦٦
٢	الحزب الوطني – DP	%٩,٥	٣٨
٣	حزب انكاثا – IFP	%٨,٥	٣٤
٤	الحزب الوطني الجديد – NNP	%٧	٢٨
٥	الحركة الديمقراطية المتحدة – UDM	%٣,٥	١٤

٦	الحزب الديمقراطي المسيحي – الافريقي ACDP	%١,٥	٦
٧	الحزب الديمقراطي المسيحي المتحد – UCDP	%٠,٧٥	٣
٨	المؤتمر الافريقي الجامع – PAC	%٠,٧٥	٣
٩	جبهة الحرية – FF	%٠,٧٥	٣
١٠	التحالف الاتحادي – FA	%٠,٥	٢
١١	منظمة شعب ازانيا – AZAPO	%٠,٢٥	١
١٢	حركة الوحدة الافريقية – AEB	%٠,٢٥	١
١٣	جبهة الاقلية – MF	%٠,٢٥	١
	المجموع	%١٠٠	٤٠٠

Statistics South Africa ,op.cit,p.3

سجلت هذه الانتخابات مشاركة كبيرة من قبل الناس تفوق التجربة الديمقراطية الأولى ، وشهد العالم بنزاهة الانتخابات البرلمانية الديمقراطية الثانية [٦٥] . وان نتائج الانتخابات جاءت الى حد بعيد مطابقة لاستطلاعات الرأي التي سبقتها ، إذ أسفرت عن فوز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم فوزا كبيرا محققا أكثر من ٦٦% من الأصوات . الا انه لم يحقق أكثرية الثلثين في الجمعية الوطنية . كما في الانتخابات الأولى والتي تمكنه من تعديل بعض البنود في الدستور منفردا من دون موافقة باقي الأحزاب .إذ كان يتعين عليه الفوز بعدد (٢٦٧) مقعدا من اصل (٤٠٠) مقعد في حين انه حقق (٢٦٦) مقعدا بفارق مقعد واحد[٦٦] .

وجاء الحزب الديمقراطي المعارض في المرتبة الثانية محققا (٣٨) مقعدا وبذلك احتل الصدارة في كونه حزب معارض على حساب الحزب الوطني الذي احتل المرتبة الرابعة إذ فاز ب (٢٨) مقعدا بدلا من (٨٢) في البرلمان السابق . وجاء حزب انكاثا في المرتبة الثالثة بين الاحزاب وحصل على (٣٤) مقعدا في البرلمان [٦٧] وان هذه الانتخابات قد طرحت عدة قضايا ومنها :-

١- ان الانتخابات قد جاءت هادئة ووصفت بأنها انتخابات استثنائية لعدم وقوع اعمال عنف فيها ، إلا بعض الحوادث البسيطة [٦٨] .

٢- ان الانتخابات قد جرت تحت شعار " انه لا مفر من المؤتمر " ويقصد بها حزب المؤتمر الوطني الافريقي ، اذ بدا هذا الحزب هو الحزب المهيمن على السلطة والذي تؤيده الاكثرية الشعبية .

٣- ان هذه الانتخابات هي انتخابات فاصلة بين عصرين نهاية لعصر مانديلا وبداية لعصر ثابو مبيكي [٦٩] .

ما كان ليحدث هذا التطور السياسي الكبير إلا لان شعب جنوب افريقيا قد اختار الطريق القانوني الصحيح الذي كان نتيجة ثورتهم . ولا سيما ان الامور التي كان يستحيل تصورها قبل سنوات قليلة اصبحت اليوم حقيقة مما جعل جنوب افريقيا تفخر بمواطنيها [٧٠] . وبعد ان ادى اعضاء الجمعية الوطنية اليمين الدستورية قامت الجمعية بحضور مانديلا باختيار رئيس جنوب افريقيا الجديد وهو ثابو مبيكي رئيس حزب المؤتمر الوطني الافريقي [٧١] . ونجح ثابو مبيكي في نيل ثقة الجمعية الوطنية[٧٢] . وقال ثابو مبيكي في خطاب له : " اليوم وبعد اداء اليمين من قبل الجمعية وانتخاب الرئيس فأننا بدأنا بتشكيل حكومة بلادنا الوطنية الديمقراطية الثانية " . كما عبر في خطابه عن أفكاره وبرنامجه الذي سيقود به جنوب افريقيا ويوحدها بهدف القضاء على مشكلاتها المختلفة [٧٣] . وقد عرض مبيكي على زعيم حزب انكاثا (مانغستو بوثليزي) منصب نائب الرئيس في مقابل ان يعين احد اعضاء حزب المؤتمر الوطني الافريقي كرئيس لمجلس وزراء اقليم كوازولو ناتال ، إلا ان بوثليزي رفض هذه المقايضة، وفضل الاحتفاظ بمكانته المسيطرة على اقليم كوازولو ناتال [٧٤] . ومع ذلك فأن مبيكي عين بوثليزي نائبا ثانيا للرئيس في حين اصبح جاكوب

زوما نائبا اول للرئيس[٧٥] . كما اعلن مبيكي عن تشكيلة مجلس الوزراء الجديدة والتي ضمت عددا من خصومه المعارضين [٧٦] . وان وصول مبيكي لمنصب الرئاسة لم يولد اختلافا جذريا في الاسس العريضة لسياسة حكومة جنوب افريقيا الداخلية او الخارجية [٧٧] . ووفقا لهذا السياق قال مبيكي : " سيتم اتباع السياسات نفسها ولكن علينا ان نضع انفسنا في موضع افضل يمككنا من التحرك اسرع خلال الخمس سنوات المقبلة بسبب الاساس الذي وضع مسبقا"[٧٨].

وبعد انتهاء فترة رئاسة ثابو مبيكي الاولى في عام ٢٠٠٤ بدأت مرحلة جديدة في تاريخ جنوب افريقيا اذ استمرت بوادر الديمقراطية واسسها تنتشر في جنوب افريقيا بصورة اكبر وذلك عند الإعداد للانتخابات الثالثة ، وحدد موعدها في الرابع عشر من نيسان ٢٠٠٤ [٧٩] .وأعاد حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم في جنوب افريقيا انتخاب الرئيس ثابو مبيكي زعيما له لمرة ثانية . ومهد هذا الإجراء الطريق امام مبيكي لتولي السلطة في البلاد لفترة رئاسية ثانية مدتها خمس سنوات [٨٠] . اذ رشح مبيكي نفسه لفترة رئاسية ثانية في انتخابات عام ٢٠٠٤ [٨١] . إلا ان هناك بعض التحديات واجهت حزب المؤتمر الوطني الأفريقي للفوز بالانتخابات منها :-

١- أزمة الفقر والتي يرى كثير من منتقدي سياسة مبيكي ان عشر سنوات من الديمقراطية لم تغير حالة الفقر والتهميش التي عانو منها إبان الفصل العنصري . وقد اكد البنك الدولي ان حوالي ٤٥% من سكان جنوب افريقيا البالغ عددهم (٤٤) مليون يعيشون باقل من دولارين يوميا [٨٢] .الا ان الاقتصاد في جنوب افريقيا ينمو بمعدل سنوي يبلغ نحو (٣%) وهو ضعف المعدل العالمي تقريبا . كما عوضت العملة المحلية (الراند) معظم الخسائر التي منيت بها الاعوام الماضية، لتصبح افضل العملات اداء في العام ٢٠٠٤ [٨٣] . وشدد مبيكي في خطاب له امام البرلمان على ان " استئصال الفقر " لا زال بعد عشر سنوات من الديمقراطية يشكل التحدي الاساس بالبلاد والذي تجب مواجهته بتعزيز السياسات المتبعة منذ سقوط نظام التمييز العنصري [٨٤] .

٢- البطالة والتي تؤثر بنسبة ٣٠ الى ٤٠% من سكان البلاد القادرين على العمل ورغم استقرار الاقتصاد النسبي فان جنوب افريقيا تكافح من اجل ايجاد فرص العمل الكافية اذ ان قطاعا كبيرا ممن يعانون البطالة غير مدربين .

٣- التحدي الثالث الذي تواجهه الحكومة هو مرض نقص المناعة المكتسبة الايدز ، اذ تنفق الحكومة الملايين لوقاية المواطنين من هذا المرض . وتشير الاحصاءات الى ان عدد المصابين في جنوب افريقيا بالايدز هو الاعلى في العالم [٨٥] .

وعلى الرغم من كل هذه التحديات التي واجهت حزب المؤتمر الوطني الافريقي ، الا انه استطاع ان يقدم الكثير لشعب جنوب افريقيا اولها واهمها هو القضاء على نظام التمييز العنصري وتحويل جنوب افريقيا الى نظام ديمقراطي حقيقي قولا وفعلا .

رابعا :- الانتخابات العامة عام ٢٠٠٤ .

شارك في الانتخابات الثالثة اكثر من (١٠٠) حزب سياسي و (٣٠) الف مرشح تبدأ من حزب المؤتمر الوطني الافريقي الى جماعات سياسية صغيرة تهتم بقضايا اقليات عرقية او حقوق شواذ [٨٦] . الا ان المنافسة احتدمت بين مرشحي حزب المؤتمر الوطني الافريقي بزعامة مبيكي وبين مرشحي التحالف الديمقراطي الذي يتألف من (الحزب الديمقراطي والحزب الوطني الجديد والتحالف الاتحادي) .[٨٧] وبلغ عدد الناخبون في انتخابات عام ٢٠٠٤ (٢١)

مليون ناخب من كل الاعراق في البلاد ، اذ تم اختيار اعضاء الجمعية الوطنية والتي انتخبت بدورها رئيس الدولة ، والمجالس في اقليم البلاد التسعة . وتوجه ملايين الناخبين في جنوب افريقيا الى صناديق الاقتراع للادلاء باصواتهم في ثالث انتخابات ديمقراطية تشهدها البلاد . وهي اوا انتخابات محلية في عهد ثابو مبيكي . وكانت السلطات قد نشرت نحو (٢٠) الفا من افراد الشرطة لضمان عدم وقوع اعمال عنف ، فضلا عن نشر الاف المراقبين المحليين لضمان ان تكون الانتخابات نزيهة وعادلة [٨٨] وصاحبت عملية الاقتراع بعض المواجهات بين انصار الاحزاب المتنافسة . ويرى المراقبون ان هذه الانتخابات تمثل اختيارا حقيقيا لحكومة حزب المؤتمر الوطني الافريقي الحاكم بشأن التزامها بتنفيذ وعودها الرامية الى تحقيق الامن وتوفير الوظائف والمساكن للمواطنين [٨٩] . وقد شهدت الانتخابات تدفقا كبيرا من الناخبين الى مراكز الاقتراع للإدلاء باصواتهم ورحب الناخبون بوصول الرئيس السابق مانديلا للادلاء بصوته في احدى ضواحي جوهانسبرك وقال مانديلا : " اشعر بالسعادة لقدرتي على التمتع بحقي كمواطن " . وبدأت عملية فرز الاصوات بعد ان انتهت عملية الانتخابات ، وبلغ عدد مراكز الاقتراع والتي تم فرز الاصوات فيها (١٦ ألف و٩٦٦) مركزا في انحاء البلاد المختلفة . وتم ارسال النتائج بشكل الكتروني الى بريتوريا ،اذ عرضت على شاشات عرض عملاقة بالمدينة لاثبات الشفافية في نتائج الانتخابات [٩٠] .

ولم يتمكن سوى اثنا عشر حزبا من الفوز بالانتخابات من اصل مئة حزب (انظر الجدول- رقم ٣) وحصلت على مقاعد لها بالبرلمان . وحقق حزب المؤتمر الوطني الافريقي الحاكم على اكثر من ثلثي مقاعد البرلمان .

جدول رقم (٣) يوضح موقف الاحزاب وفق انتخابات عام ٢٠٠٤

ت	اسم الحزب الفائز	نسبةالاصوات التي حصل عليها	عدد المقاعد
١	المؤتمر الوطني الافريقي- ANC	%٦٩,٧	٢٧٩
٢	التحالف الديمقراطي - DN	%١٢,٤	٥٠
٣	حزب الحرية انكاثا - IFP	%٧	٢٨
٤	الحركة الديمقراطية المتحدة - UDM	% ٢,٣	٩
٥	الحزب الوطني الجديد - NNP	% ١,٧	٧
٦	الديمقراطيون المستقلون- ID	% ١,٧	٧
٧	الديمقراطي المسيحي – الافريقي ACDP	% ١,٦	٦
٨	جبهة بلوس للحرية - VFPLUS	% ٠,٩	٤
٩	الديمقراطي المسيحي المتحدUCDP	% ٠,٨	٣
١٠	المؤتمر الافريقي الجامع - PAC	% ٠,٧	٣
١١	منظمة شعب ازانيا- AZAPO	% ٠,٣	٢
١٢	جبهة الاقلية - MF	% ٠,٤	٢
	المجموع	% ٩٩,٨	٤٠٠

http://www.saweb.co.za\elections.http://www.electionresources.org\za.

وجاءت هذه النتيجة بعد التعديل الذي طرأ على القانون الذي يسمح لاعضاء البرلمان بالانسحاب من احزابهم او الانتقال الى حزب اخر في فترات زمنية محددة دون فقدان مقاعدهم في البرلمان . اذ قام (١١) عضوا من الحركة الديمقراطية بالانتقال الى حزب المؤتمر الوطني الافريقي وارتفع عدد المقاعد التي يسيطر عليها حزب المؤتمر الوطني الافريقي الى (٢٧٩) مقعدا من اصل (٤٠٠) مقعد . وتعد هذه اعلى نتيجة يحصل عليها الحزب منذ اجراء اول انتخابات ديمقراطية في البلاد عام ١٩٩٤، ومن شأن هذه النتيجة ان تمنح الحزب صلاحيات واسعة تمكنه من تعديل الدستور[٩١] وادى رئيس جنوب افريقيا ثابو مبيكي اليمين الدستورية لفترة ولاية ثانية مدتها خمس سنوات . وشارك نيلسون مانديلا في المراسيم [٩٢] . وهنا استعد ثابو مبيكي لاعلان تشكيل حكومته الجديدة وذلك بعد يوم من أدائه

اليمين الدستورية كرئيس لفترة ثانية. ويوجد (١٠) نساء من بين (٢٧) وزيرا في حكومة ثابو مبيكي[٩٣]. وقد استبعد مانغستو بوثليزي من تشكيلة الحكومة الجديدة. مما يشير الى اضطراب العلاقات بين حزب المؤتمر الوطني الافريقي الحاكم وحزب انكاثا للحرية الذي يتزعمه مانغستو بوثليزي [٩٤] .

وتطورت الاحداث السياسية في جمهورية جنوب افريقيا عام ٢٠٠٥ اثر إقالة الرئيس ثابو مبيكي لنائبه جاكوب زوما على خلفية اتهامه ب (١٦) تهمة تتعلق بفساد مالي ورشاوى وتبييض أموال [٩٥] . وكان الرئيس مبيكي قد أقال زوما بعد صدور قرار حكم بالسجن (١٥) عاما ضد مستشار زوما المالي شابير شايك أثر إدانته بالفساد . ولقي طرد زوما من منصبه ترحيبا في جنوب افريقيا ، لا سيما من احزاب المعارضة ومن الدول المانحة ، إذ اعتبرت هذه الخطوة مؤشرا قويا على مكافحة الفساد في افريقيا . ولكن في عام ٢٠٠٧ تم اختيار جاكوب زوما زعيما لحزب المؤتمر الوطني الافريقي ، وبعد فوزه بمنصب رئيس الحزب اصبح ينظر اليه على انه رئيس البلاد القادم . وتطورت الاحداث في جنوب افريقيا على اثر فوز زوما برئاسة الحزب الحاكم ،إذ قرر الحزب الطلب من الرئيس مبيكي تقديم استقالته من رئاسة البلاد على أثر اتهامه بالتدخل السياسي في اعمال القضاء خلال النظر بقضايا الفساد، وقد نفى مبيكي التهمة بشدة [٩٦] .

وأذعن رئيس جنوب افريقيا ثابو مبيكي لقرار حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم والقاضي بعزله من منصبه وأعلن انه سيستقيل. وقرر الحزب عزل الرئيس قبل انتهاء ولايته في نيسان ٢٠٠٩. وينتخب الرئيس في جنوب افريقيا من قبل البرلمان المنبثق عن انتخابات عامة. ويسيطر حزب المؤتمر الوطني الافريقي على البرلمان منذ اول انتخابات متعددة الأعراق عام ١٩٩٤ ويصبح رئيس حزب المؤتمر رئيس الدولة، لا سيما وأن الانتخابات تعتمد على نظام التمثيل النسبي والذي من خلاله تحصل الاحزاب على مقاعد لها في البرلمان بحسب قوتها الاقتراعية ، أي عدد الاصوات التي حصلت عليها . وبحسب الدستور لايمكن للجنة الإدارية للحزب ان تقيل رئيس الجمهورية مباشرة ، ولكن يمكن للحزب طرح الثقة بالرئيس بمجرد حصول هذا الاقتراح على تأييد الأكثرية البسيطة في البرلمان ، علما ان المؤتمر الوطني الأفريقي يشغل نحو ٧٠% من مقاعد البرلمان . وتتطلب إقالة الرئيس موافقة ثلثي أعضاء البرلمان ، وعلى الرغم من ان الحزب يمتلك هذه الأكثرية، الا انه منقسم حيال هذا الموضوع وذلك بسبب وجود مؤيدين لبقاء مبيكي داخل الحزب، لذا اعتمد حزب المؤتمر على أصوات حزب المعارضة الرئيس التحالف الديمقراطي ليحصل على أغلبية الثلثين وتمت إقالة ثابو مبيكي [٩٧]. ويتعين على البرلمان ان يختار رئيسا جديدا للبلاد خلال (٣٠) يوما ، فاختار زعيم حزب المؤتمر الوطني الأفريقي نائبه غاليما موتلانتي ليصبح رئيسا بالوكالة لجنوب افريقيا حتى موعد الانتخابات القادمة في نيسان ٢٠٠٩ [٩٨] . وأدى غاليما موتلانتي اليمين الدستورية بعد ان انتخبته الجمعية الوطنية والتي يسيطر عليها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ليصبح بذلك ثالث رئيس دولة منذ بداية عهد الديمقراطية في جنوب أفريقيا بعد نيلسون مانديلا وثابو مبيكي وبصلاحيات كاملة [٩٩] .

خامسا :– الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٩ .

جمهورية جنوب افريقيا من الدول الافريقية القليلة التي لم تشهد انقلابا على الحكم ، والذي اتضح من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة التي تم تنظيمها منذعام ١٩٩٤ ، مما جعل البلاد قوة مؤثرة في المنطقة وواحدة من اكثر الديمقراطيات استقرارا في القارة الافريقية [١٠٠] . وتجري الانتخابات كل خمس سنوات ، وان دستور البلاد لا يسمح بأن يشغل منصب الرئيس اكثر من ولايتين انتخابيتين متتاليتين [١٠١]. وشهدت جنوب افريقيا تنظيم رابع انتخابات ديمقراطية منذ انتهاء نظام التمييز العنصري قبل (١٨) عاما ويتوقع أن يبقى حزب المؤتمر الوطني الافريقي مهيمنا على

السلطة ، وعد جاكوب زوما الشخص الاوفر حظا للفوز برئاسة البلاد ، لا سيما بعد ان وافقت المحكمة على طلب الدفاع بإسقاط الملاحقات القضائية في قضية الفساد ضد زوما فأصبح بذلك حرا في الترشيح لرئاسة البلاد [١٠٢].

وواجه حزب المؤتمر الوطني الافريقي في هذه المرحلة جملة من التحديات منها:-

١- تعد أحزاب المعارضة أحد التحديات امام زوما وحزبه .

٢- يواجه حزب المؤتمر أول تحد انتخابي حقيقي له وذلك من خلال وجود حزب منشق عن حزب المؤتمر سمي (حزب مؤتمر الشعب –كوب) والذي أسسه أعضاء منشقون من حزب المؤتمر في كانون الاول ٢٠٠٨ .

٣- تواجه جنوب افريقيا وهي أغنى الاقتصاديات في القارة الافريقية أول ركود اقتصادي لها بعد ١٦ عاما من الازدهار ووصل معدل البطالة فيها الى اكثر من (٢٠%) والفقر الى (٤٠%) فضلا عن ارتفاع معدلات الجريمة ، وأزدياد مرض الايدز .

وشارك في هذه الانتخابات (٢٦) حزبا ، الا ان هناك (٤) أحزاب رئيسة في البلاد هي حزب المؤتمر الوطني الافريقي ، التحالف الديمقراطي ، حزب مؤتمر الشعب –كوب وحزب الحرية انكاثا . وجرت الانتخابات في ٢٢نيسان ٢٠٠٩ وبلغ عدد المقترعين (٢٣) مليونا ، واشرف على الانتخابات (٥٠٠) مراقب محلي و(٣٠٠) مراقب دولي . وأكد المراقبون أن الانتخابات جرت بشكل ايجابي . وقد بلغ عدد مراكز الاقتراع (١٩٧٢٦) مركز ، إذ أدلى فيها الناخبين باصواتهم في رابع تجربة انتخابية [١٠٣] . واسفرت هذه الانتخابات عن فوز عدد من الاحزاب بمقاعد في الجمعية الوطنية (انظر الجدول رقم ٤) .

جدول رقم (٤) يوضح موقف الاحزاب وفق انتخابات عام ٢٠٠٩

ت	اسم الحزب الفائز	نسبة الاصوات التي حصل عليها	عدد المقاعد
١	حزب المؤتمر الوطني الافريقي - ANC	%٦٥,٩٠	٢٦٤
٢	التحالف الديمقراطي - DA	%١٦,٦٦	٦٧
٣	حزب مؤيمر الشعب - COPE	%٧,٤٢	٣٠
٤	حزب الحرية انكاثا - IFP	%٤,٥٥	١٨
٥	الديمقراطيون المستقلون - ID	%٠,٩٢	٤
٦	الحركة الديمقراطية المتحدة - UDM	%٠,٨٥	٤
٧	جبهة الحرية -FF	%٠,٨٣	٤
٨	الحزب الديمقراطي المسيحي الافريقي - ACDP	%٠,٨١	٣
٩	الحزب الديمقراطي المسيحي المتحد - UCDP	%٠,٣٧	٢
١٠	المؤتمر الافريقي الجامع - PAC	%٠,٢٧	١
١١	جبهة الاقلية - MF	%٠,٢٥	١
١٢	منظمة شعب ازانيا - AZAPO	%٠,٢٢	١
١٣	مؤتمر الشعب الافريقي - APC	%٠,٢٠	١
	المجموع	%١٠٠	٤٠٠

http://www.electionresources.org\za.

وقد فاز حزب المؤتمر الوطني الافريقي في الانتخابات البرلمانية بجنوب افريقيا وضمن بقاءه في السلطة وتم ايصال زعيمه (جاكوب زوما) للرئاسة ليصبح رابع رئيس اسود للبلاد منذ انتهاء حكم البيض عام ١٩٩٤ . وانتخب البرلمان في جلسة استثنائية رئيس الجمهورية في ٦أيار ٢٠٠٩ ، وأدى الرئيس المنتخب اليمين الدستورية في ٩أيار ٢٠٠٩. إلا ان الحزب الذي تمكن من الفوز بكل الانتخابات التي جرت منذ انتهاء الفصل العنصري فشل في الفوز بثلثي مقاعد البرلمان ، وهي نسبة كان بحاجة إليها لإجراء تعديلات في الدستور ، إذ حصل على ٦٥,٩٠% من الأصوات وهي نسبة اقل من الثلثين . واحتفل أنصار الحزب الحاكم بالفوز وتجمعوا في المدن الكبرى للتعبير عن فرحتهم

بنتائج الانتخابات [١٠٤]. الامر الذي انتج عن تطور الوضع في جنوب افريقيا نحو بلد ديمقراطي تعددي يكفل لكل ابناء الشعب الحق في الحياة وفق للدستور بكل عدالة ومساواة .

الخاتمة

شكلت انتخابات الجمعية الوطنية البرلمانية والانتخابات المحلية في جمهورية جنوب افريقيا للفترة من ١٩٩٤ الى ٢٠٠٩ نقطة تحول مهمة من النظام العنصري (الشمولي) الى الديمقراطية التعددية ، الامر الذي فتح الباب على مصراعيه امام القوى السياسية التي دفعها نظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا للعمل ولسنوات طويلة في الخفاء ، وأنتجت تلك الانتخابات عن فوز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بقيادة نيلسون مانديلا . نظمت تلك الانتخابات عملا بنظام التمثيل النسبي ، إذ تم انتخاب نصف اعضاء الجمعية الوطنية المكون من (٤٠٠) عضو من خلال الاقاليم التسع في البلاد ، بينما انتخب النصف الاخر استنادا الى قوائم وطنية ، إذ اصبح البلد كدائرة انتخابية واحدة لهذا الغرض . إلا ان توزيع كافة المقاعد ال (٤٠٠) قام اعتبار كامل ارض الوطن كدائرة انتخابية واحدة ، ولم تفرض اية نسبة حسم ثم استخدم ما يعرف ((حصة او كوته دروب Droop Quota)) في توزيع المقاعد إذ تم اللجوء الى طريقة معدل الباقي الأعلى لتخصيص المقاعد الإضافية ، وفقا لذلك قسمت السلطة السياسية بين الاحزاب الفائزة بالانتخابات ، والذي أفرز جو من المصالحة الشاملة والتي عدت منارة الامل والاستقرار في جمهورية جنوب افريقيا . وهنا نستنتج إن اختيار النظام الانتخابي له تأثير كبير على تشكيل البرلمان بعيدا عن التهميش على اساس العرق او الجنس او الدين وغيرها .

فبعد ان عرفا مضامين المسار الانتخابي لجمهورية جنوب افريقيا التي غيرت مختلف مجالات الحياة منها السياسية والاقتصادية والامنية وجدنا الاتي :

١- ان الانتخابات مابعد العام ١٩٩٤ شملت المجتمع الجنوب افريقي بمختلف شرائحه وطبقاته دون تهميش أي جهة او مكون خلاف فترة التمييز العنصري التي كانت تشمل البيض فقط .
٢- أفرزت الانتخابات ظهور العديد من الأحزاب والمنظمات السياسية في جنوب أفريقيا والتي كان لها الدور في قيادة الشعب والنهوض بجمهورية جنوب أفريقيا .
٣- أفرزت الانتخابات عن فوز حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الذي يتزعمه ا السود ولأربع مرات متتالية ، في الأعوام ١٩٩٤ و١٩٩٩ و٢٠٠٤ و٢٠٠٩ .
٤- تم صياغة دستور دائم للبلاد تضمن العديد من القضايا المتعلقة بالنظام الاقتصادي والمساواة في الانتخاب وتوزيع ثروات البلاد دون تمييز .
٥- كما أفرزت الانتخابات تشكيل حكومة منتخبة مثلت الشعب الجنوب أفريقي بكل مكوناته وأطيافه ، سائرة على طريق الديمقراطية التعددية.
٦- حققت الحكومة الجديدة نموًا اقتصادياً في جنوب أفريقيا وصول مايقارب ٣%كمعدل سنوي على الرغم من بعض الصعوبات التي يشهده الاقتصاد هناك .

ونستنتج بأن العمليات الانتخابية والتطورات السياسية في جنوب أفريقيا ،قد أنتجت عن تحول جنوب أفريقيا من بلد كان يعاني الاضطهاد والظلم والاحتلال ،إلى بلد يعيش التعددية السياسية والديمقراطية الحقيقية ، وستستمر التجربة الديمقراطية مستقبلاً .

هوامش:-

(١) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني ، الانظمة السياسية ، القاهرة ، توزيع المكتبة القانونية بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٣٥ .

(٢) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة، بيروت– لبنان، ٢٠٠٨، ص ١٢٩.

(٣) حميد حنون خالد ، الانظمة السياسية ، بيروت – لبنان ، مكتبة المنهوري – بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٢ .

(٤) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٦ .

(٦) حميد حنون خالد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦ .

(٧) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦ .

(٨) حميد حنون خالد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٦- ٥٧ .

(٩) اندرو رينولدز وبن ديلي واخرون ، انواع النظم الانتخابية – دراسة تحليلية مقارنة ، ترجمة كرستينا خوشا بايتو ، اربيل ، ٢٠٠٧، ص ٢٣ .

(١٠)اندرو رينولدز وبن ريلي واخرون ، اشكال النظم الانتخابية ، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، اربيل . ٢٠٠٧ ، ص ١٩ .

(١١) المصدر نفسه .

(١٢) حميد حنون خالد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦.

(١٣) المصدر نفسه ، ص ٦٧ .

(١٤) اندرو رينولدز وبن ريلي واخرون ، اشكال النظم الانتخابية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣ .

(١٥) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤ .

(١٦) المصدر نفسه ،ص ص ٤٤-٤٥ ، وكذلك حميد حنون خالد ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٢.

(١٧) اندرو رينولدز وبن ريلي واخرون ، اشكال النظم الانتخابية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣ .

(١٨) اندرو رينولدز وبن ريلي واخرون ، انواع النظم الانتخابية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥

(١٩) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨ .

(٢٠) حميد حنون خالد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٤ – ٧٥ .

(٢١) نقلا عن : صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٤٩ ،٥١ .

(٢٢) لمزيد من التفاصيل ينظر:اندرو رينولدز وبن ريلي وآخرون، اشكال النظم الانتخابية، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٦- ٤٧.

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٤٨.

(٢٤) اندرو رينولدز وبن ريلي وآخرون ، أنواع النظم الانتخابية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤

(٢٥) اندرو رينولدز وبن ريلي وآخرون ، أشكال النظم الانتخابية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ص ٢٠ – ٢١ .

(٢٧) أسراء احمد جياد ، سياسة جنوب افريقيا تجاه الوطن العربي للفترة ١٩٩٤ -٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير – غير منشورة ، الجامعة المستنصرية المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، ٢٠٠٢ ، ص٢٠ .

(٢٨)Manuel Alvarez Rivera, Election Resources on The Internet – The Republic of South Africa Electro System, www\\:election Sources.org\za\system.

(٢٩) أسراء احمد جياد ، سياسة جنوب أفريقيا تجاه الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١.

(٣٠) أسراء احمد جياد ، التطورات السياسية في جنوب أفريقيا في ضوء انتخابات العام ٢٠٠٤ ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ن ٢٠٠٥ ، ص١٠ .

(٣١) Manuel Alvarez Rivera , op.cit

(٣٢) نيلسون مانديلا ، رحلتي الطويلة من اجل الحرية ، ترجمة عاشور الشماس ، جنوب أفريقيا : جمعية نشر اللغة العربية ، ١٩٩٨ ، ص ٥١٢ .

* قوانين الأرض : وهي القوانين التي أصدرتها حكومة النظام العنصري عام ١٩١٣ ضد الأفارقة السود – القائمة على تقسيم الأراضي الى قسمين خصصت منها ٨٧% من مساحة الأرض للبيض والباقي ١٣% خصصت للأفارقة السود .

(٣٣) السفير احمد طه محمد ، افريقيا والتغييرات الديمقراطية ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية والدولية ، العدد ٥٠ ، ١٩٩١ ، ص ١٨٣ .

(٣٤) سالم عبد الله الفتاح ، نيلسون مانديلا مناضل وقضية ، ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ١٩٩٣ ، ص ص ٧٥ -٧٦ .

** كوديسا : هو الاسم الذي أطلق على مؤتمر المفاوضات ، وان كوديسا هو مختصر لعبارة " من اجل دولة ديمقراطية في جنوب افريقيا Convention for a Democratic South Africa " . ويرمز له بالحروف الاولى لاسمه بالانجليزية (CODESA –كوديسا) .

(٣٥) نيلسون مانديلا ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٤١- ٥٤٢ .

(٣٦) نيفين قباج ، جنوب افريقيا التوجه الصعب نحو التسوية ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٩ ، ١٩٩٢ ، ص ٩ .

(٣٧) وليد محمود عبد الناصر ، جنوب افريقيا وتصفية الابارتيد ، ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٥ ، ١٩٩١ ، ص ٧١ .

*** حركة أنكاثا :- تقود هذه الحركة قبائل الزولو ، اكبر قبائل جنوب افريقيا ويبلغ عددهم (١٠) ملايين نسمة ، نشأت الحركة في مقاطعة الناتال ويترأسها مانغستو بوثليزي زعيم الاقليم .

(٣٨) السفير احمد طه محمد ، جنوب افريقا وتحولات ما بعد الابارتيد ، السياسة الدولية ، العدد ١١٢ ، ١٩٩٣ ، ص ١٤٠ .

(٣٩)Tagger Buffering , Der Spiegel ,Deutschland , Nr.47,1993,S.174.

(٤٠) وليد محمود عبد الناصر ، المؤتمر الوطني الافريقي ومعادلة التوازنات الصعبة ، السياسة الدولية ، ١٩٩٢،١١٠، ص ٢١٠ .

(٤١)Nie Mohr's So- Wie es War , Der Spiegel ,Nr .47,1993,S.172

(٤٢)Neuer Solz ,Der Spiegel ,Nr.18,1994,S.152

(٤٣) نيلسون مانديلا ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٨٠- ٥٨٢ .

(٤٤) مجلس سياحة جنوب افريقيا – ساتور ، استكشف جنوب افريقيا ، ترجمة – علي الشاهر ، (جنوب افريقا ، المجلس ، د. ت) ص ١ .

(٤٥)Lawrence Harris , (Verrouillage du boudoir economique ape-toria) Le Monde diplomatique demos , pairs, 1995, p.75

****الأقاليم : (خاوتنج ، محافظة الشمال الغربي ، المحافظة الشمالية ،كوازو ناتال ، محافظة مبومالانجا ، الولاية الحرة ، الكيب الشمالي ، الكيب الغربي ، الكيب الشرقي) .

(٤٦) حسين علي ابراهيم البطاوي ، العولمة ومستقبل السيادة في العالم الثالث ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ،١٩٩٩، ص ١١٧ .

(٤٧) Hair Shoran Chhabra , South Africa Foreign Policy , New Delhi published by Africa publication , 1997 , p.65.

(٤٨) حسين علي ابراهيم البطاوي ، مصدر سابق ، ص ص ١١٧-١١٨ .

(٤٩)(Mr. Mandela Builds His Dream Team) , News Week , 16May 1994 ,p.13

(٥٠) وائل بركات ، (الانتخابات البرلمانية في جنوب افريقيا .... وماذا بعد مانديلا) ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٧ ، ١٩٩٩ ، ص ٢١١ .

(٥١) op.cit. ,p.68 . Hair Shoran Chhabra ,

(٥٢)Ibid, p.68.

(٥٣)(Nkosi Sikeleli Afrika and they'll needit), The Economist , May 14-20 ,1994 ,p.4.

(٥٤)South Afryca at aclance , (Bertham – Saitex ,1999) p.31.

(٥٥)Ibid, p.67

(٥٦)(Achoice for achange) , U.S. News, Washington , 1 July 1999, p.46

(٥٧) منظمة التحرير الفلسطينية ، تجربة جنوب أفريقيا http://www.solidarite Palestine

(٥٨)South Africa Year book 2000/01 ,Pretoria ;published by the government Africa 2000 , p.66

(٥٩)Ibid , p. 67

(٦٠)South Africa at a Glance (Bertsham , Saitex, 2000) p. 32

(٦١)الشيماء علي عبد العزيز ، (جنوب افريقيا ما بعد الابارتيد) ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٢، ١٩٩٨ ، ص ٢٢٧ .

(٦٢)(South Africas Shining Star) , South Africa , 1999 , p.p.58,51 .

(٦٣)منظمة التحرير الفلسطينية ، مصدر سابق .

(٦٤)South Africa at a Glance 2000 ,op.cit. , p. 34

(٦٥)مركز الدراسات الدولية ، (تحديات خطيرة ومعادلات مستحيلة تواجه مبيكي) ، اوراق افريقية ، العدد ٣ ، ١٩٩٩ .

(٦٦)وائل بركات ، مصدر سابق ، ص ٢١٣ .

(٦٧) المصدر نفسه ، ص ٢١٣ .

(٦٨) المصدر نفسه ، ص ٢١٣ .

(٦٩)اسراء احمد جياد ، سياسة جنوب افريقيا ، مصدر سابق ، ص ٥١ .

(٧٠)Nelson Mandela , speech at the final sitting of the first Democratically elected parliament , 26 March 1994 , http://www.ANC.org.za.

(٧١) جريدة الحياة ، بيروت ، ١٤\٦\١٩٩٩ .

(٧٢) هيفاء احمد محمد ، (انتخابات ثابو مبيكي رئيسا لجنوب افريقيا وملفات شائكة تواجهه) ، اوراق افريقية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد ٥ ، ١٩٩٩ .

(٧٣)Thabo Mbekie , speech on Accepting his Election as president of the Republik of south Africa , 14 june 1999 , http://www.ANC.org.za.

(٧٤) Thabo Mbekie , speech at his inauguration as president of south Africa 16 june 1999 , http://www.ANC.org.za.

(٧٥)(South Africa Funky for a day at Least), The Economist , 1999 , p.54

(٧٦) (Death squads) Africa Confidential , vol 40 ,No. 10 , 1999 ,p.5

(٧٧) فريدة عياري ، (مئة يوم لثابو مبيكي) ، جريدة الرأي ، ٢١\١٠\١٩٩٩ .

(٧٨) الشيماء علي عبد العزيز ، مصدر سابق ، ص ٢١١ .

(٧٩)Lally Weymouth, (We Need Reconciliation), News Week , New York , 14 June1999, p.38

(٨٠) انتخابات عامة بجنوب افريقيا، منتصف ابريل http://www.aljazeera.net

(٨١) اعادة انتخاب مبيكي زعيما للمؤتمر الوطني الافريقي http://www.aljazeera.net

(٨٢)رئيس جنوب افريقيا يرشح نفسه لفترة ثانية http://www.aljazeera.net

(٨٣) الحزب الحاكم يواجه تحديات بانتخابات جنوب افريقيا http://www.aljazeera.net

(٨٤) اعادة انتخاب مبيكي ، مصدر سابق .

(٨٥) الناخبون بجنوب أفريقيا يدلون بأصواتهم http://www.aljazeera.net

(٨٦) جنوب أفريقيا : الانتخابات المحلية اختبار لحكومة مبيكي http://www.aljazeera.net

(٨٧) الناخبون بجنوب أفريقيا يدلون بأصواتهم ، مصدر سابق .

(٨٨) جنوب أفريقيا : الانتخابات المحلية اختبار لحكومة مبيكي ، مصدر سابق .

(٨٩) بدء فرز الاصوات في انتخابات جنوب افريقيا http://www.bbc.arabic.com

(٩٠)حزب المؤتمر الوطني بجنوب افريقيا يحقق اغلبية برلمانية .http://www.aljazeera.net

(٩١) جنوب افريقيا مبيكي يؤدي اليمين القانونية لفترة ولاية ثانية . http://www.moheet.com

(٩٢) حكومة جنوب افريقيا الجديدة للفقراء .http://www.bbc.arabic.com

(٩٣) وفاة نجل زعيم حزب انكاثا الحرية في جنوب افريقيا . http://www.moheet.com

(٩٤) زوما يواجه ١٦ تهمة امام المحكمة العليا بجنوب افريقيا http://www.aljazeera.net

(٩٥) توجيه اتهامات لنائب رئيس جنوب افريقيا المقال .http://www.bbc.arabic.com

(٩٦) حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بجنوب أفريقيا يدعو مبيكي للاستقالة . http://www.xihuanet.com

(٩٧) رئيس جنوب افريقيا يرضخ لقرار الحزب الحاكم ويعلن اليوم استقالته .

http://wwww.Alanwar.newspaper.htm.

(٩٨) اختيار كجاليما موتلانتي رئيسا جديدا للبلاد بالوكالة . http://www.moheet.com

(٩٩) أسراء احمد جياد ، (ابرز زعماء جنوب افريقيا) ، المرصد الدولي ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد ٧ ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٨ .

(١٠٠) جنوب افريقيا . http://www.wikebida.net

(١٠١)Constitution of the Republic of South Africa 1996 , http://www.policy.org.za

(١٠٢) محكمة جنوب افريقية تسقط تهمة الفساد عن زوما http://www.aljazeera.net

(١٠٣) جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١١١٠٣ ، ٢٢\٤\٢٠٠٩ وايضا : جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١١١٠١ ، ٢٠\٤\٢٠٠٩ .

(١٠٤) جريدة الشرق الاوسط ، العدد ١١١٠٧ ، ٢٦\٤\٢٠٠٩

Abstract

The operation of choosing the electoral system conceder the most foundations of the electoral institutions because it has aqreat importance on the future of the political process in a certain country and the electoral systems after adopting it stood still normally which result in organizing and arranging the political interests about executing the incentives that presented to it . so any new democracy must choose certain electoral system to elect the legislative council members far from ethnical origin inequalities .therefore the elections of 1994 in south Africa republic consider the basis in the transformation from ethnic system in to pluralism democracy through the system of ratio delegation which create an atmosphere of receiving the authority

(power) peacefully and also the true national consolidation as a step in the rood of the stability and security in the rest countries in the unstable Africa. achcivinq